صحيفة وقائع
مؤسسة فريد ريش إيبرت جنيف
إبريل 2009 / رقم 3

# آلية استعراض السياسة التجارية (TPRM) بمنظمة التجارة العالمية: شرح وملاحظات

شتفن جراملنيج

تشكل آلية استعراض سياسة التجارة واحده من المهام الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية كما وردت في المادة الثالثة من اتفاقية مراكش لسنة 1994 . إلا ان هذه الآلية كان قد تم إنشائها فعلا في سنة 1988 كنتيجة أوليه لجولة مفاوضات اوروجواى (1986 – 1994) وكانت في ذلك الوقت تحت مظله الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات " إلا أن تطبيقها منذ 1989 كان مؤقتا كما كان مجالها مقصوراً على التجارة في البضائع [1] .

## الأساس القانوني:

يشكل الملحق 3 من اتفاقية مراكش الأساس القانوني لآلية استعراض السياسة التجارية ( TPRM ) وهو يحدد خصائص هذه الآلية في ثلاث فقرات.

## الأهداف :

تسهيل توفير المعلومات الدقيقة وفى الوقت المناسب عن نظم التجارة في البلاد المختلفة والتي يحتاجها معدو السياسات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالتجارة. وتلعب آلية استعراض السياسة التجارية ( TPRM ) دورا أساسيا في هذا المجال وتحقق طبقا للملحق "3" من الاتفاقية ثلاث أهداف رئيسية:-

1. زيادة الشفافية في فهم السياسات التجارية في البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وقواعدها وممارساتها.
2. القيام بتقييم جماعي منتظم لهذه السياسات والممارسات وتقييم أثرها على عمل نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف.
3. تفعيل الحوار حول السياسات والممارسات التجارية في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية على أن تدخل في اعتباراتها الاحتياجات الاقتصادية والتنموية والسياسات والأهداف الأشمل والأوسع نطاقاً.

والهدف من هذه الآلية ليس فرض لوائح واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. فهذا هدف آلية فض المنازعات بالمنظمة. ومع ذلك فأن المراجعة الدقيقة لسياسة التجارة لبلد ما يلفت النظر بشكل غير مباشر لمدى التزامها بقواعد المنظمة. والجدير بالذكر أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قد اتفقوا في الفقرة "ب" من الملحق "3" على زيادة الشفافية والإفصاح عن عملية اتخاذ القرارات الخاصة بشئون السياسة التجارية وإن يتم ذلك على أساس طوعي.

---

[1] للحصول على موجز عام عن آلية استعراض السياسات التجارية، نرجو الرجوع إلى مقالة بعنوان: فهم منظمة التجارة العالمية Understanding the WTO, Geneva 2008

**الإجراءات:**

يتم استعراض دوري منتظم للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وإن اختلف تواتر هذا الاستعراض من بلد لآخر حسب نصيب كل منها من حركة التجارة العالمية (انظر الصندوق 1).

الصندوق 1:

**تواتر استعراض السياسات التجارية:**

- كل سنتين بالنسبة لأول أربع كيانات تجارية (هي حاليا الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان الصين).
-- كل أربع سنوات: للـ16 عضو التاليين في منظمة التجارة العالمية من ذوى النصيب الأقل في التجارة العالمية.

كل ست سنوات: لبقية أعضاء منظمة التجارة العالمية باستثناء البلدان الأقل نموا ( LDCs ) والتي يمكن أن يتم استعراضها على فترات أكثر تباعدا.

للحصول على معلومات ووثائق شامله عن البلدان التي تم استعراضها منذ عام 1995 نرجو الرجوع إلى الموقع.

http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp_rep_e.htm#chronologically

روجعت على شبكة الانترنت في 16 إبريل سنة 2009

ويشكل تقريران أساس استعراض السياسة التجارية (TPRs) احدهما يعدها سكرتارية منظمة التجارة العالمية قسم مراجعة السياسة التجارية والآخر تعده حكومة البلد الذي يتم استعراض سياستها. ويبدأ تقرير الأمانة المفصل بموجز للملاحظات ويتضمن الأربعة فصول التالية:-المناخ الاقتصادي في نظم التجارة والاستثمار والسياسات والممارسات التجارية حسب الإجراء ثم سياسة التجارة في كل القطاع. أما التقرير الحكومي فهو بيان رسمي بهذه السياسة ويقع عاده في حوالي 15 صفحة. ويقدم شرحا لآخر التطورات في السياسة التجارية وفى بعض الحالات يقدم أيضاً احتياجات البلد في مجال المساعدة في الامور ذات الصلة بالتجارة في البلد المعنى.

ويقوم جهاز مراجعة السياسة التجارية بتنظيم اجتماعات لآلية استعراض السياسة التجارية (TPRB) وحضور هذه الاجتماعات متاح لأعضاء منظمة التجارة العالمية وغيرها كلما تعلق الأمر بصلاحيات ومجال عمل أي منها. وسيعزز ذلك من التناغم في إعداد السياسات على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. ومن ناحية آخري فإن هذه الآلية يمكن أن تكون مرجعا للاستعراض الدوري للبلدان مثل الاستعراض الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أو الاستعراض العالمي الدوري الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان.

إلا أنه لا يسمح لمنظمات المجتمع المدني بحضورها. وينشر التقريران والمناقشات التي تتم في هذه الاجتماعات على موقع المنظمة على شبكة الانترنت بعد انعقاد الاجتماع بعده أسابيع.

**الإصلاحات الأخيرة:**

عاده ما يتضمن الفصل الثاني من " تقرير الأمانة " جزءا عن الدعم الفني المتصل بالتجارة. وفى سنة 2008 تمت إعادة صياغة هذا الجزء وإعادة تسميته باسم المعونة من اجل التجارة وهو يتضمن نوع وقدر المعونة التنموية المتصلة بالتجارة التي تتلقاها وتقدمها كل بلد. كما انه بالإضافة إلى ذلك يحدد أيضا بالنسبة للبلدان النامية ما تحتاجه من دعم فني في المستقبل. وقد تم إقرار تعديل آخر كرد فعل للازمة المالية والاقتصادية والتطورات المتعلقة بالتجارة، فقد أنشا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي[2] " آلية رصد خاصة لمتابعه استعراض ومناقشة التطورات في مجال سياسات التجارة أثناء الأزمة [3] " وقد أعدت أمانه منظمة التجارة العالمية تقريرين في يناير ومارس عن " الأزمة المالية والاقتصادية والتطورات المتصلة بالتجارة ". وتمت مناقشتهما في اجتماع آلية استعراض السياسة التجارية TPRB . ورغم أن هذا الإجراء سوف يستمر إلا انه من غير الواضح ما إذا كانت الاجتماعات القادمة لهذه الآلية TPRB سوف تتضمن بيانا صريحا عن اتخاذ إلى دولة عضو إجراءات حمائية من عدمه ونوع هذا الإجراء إن كان.

---

[2] لامي باسكال "فتح مجالات التجارة مقاومة الانعزالية" محاضرة ألقيت في سيول بكوريا في 23 فبراير2009
http://www.wto.org/english/news_e/sppl_e/sppl115_e.htm

[3] نرجو الرجوع إلى WTO, Job – 2009/3/26:
http://www.wto.org/english/news_e/news09_e/trdev_dg_report_14apr09_e.doc

**ملاحظات واقتراحات**:
لقد أثبتت آلية مراجعة السياسة التجارية نجاحها كاداه لمتابعة السياسات التجارية التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما أن مستوى الشفافية قد ارتفع بشكل ملحوظ. وإضافة إلى الغرض الأساسى من إنشاء هذه الآلية فإنها قد قامت بثلاث مهام أخرى قيمة لابد من تطويرها في المستقبل هي:-

**أولا:** تعزيز التعاون فيما بين منظمة التجارة العالمية وبين المنظمات المختلفة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويجب أن تضم أو تستوعب بشكل اكبر خبره منظمات الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية (الاونكتاد) ومنظمة العمل الدولية. وغيرها كلما تعلق الأمر بصلاحيات ومجال عمل أي منها. وسيعزز ذلك من التناغم في إعداد السياسات على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. ومن ناحية آخري فإن هذه الآلية يمكن أن تكون مرجعا
للاستعراض الدوري للبلدان مثل الاستعراض الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أو الاستعراض العالمي الدوري الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان.

**ثانيا:** لقد ثبت أن هذه الآلية يمكن أن تكون وسيله لتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية. ذلك انه يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الذين تنقصهم القدرة على التحليل التجاري. الحصول على المساعدة الفنية لإعداد التقارير عن السياسة التجارية. ولابد أن يتاح ذلك أيضا لمنظمات المجتمع المدني لتشارك في هذه العملية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة فهم التجارة وما يرتبط بها من أمور.

**ثالثا:** عملت هذه الآلية أحيانا كمنتدى لمناقشة اثر التجارة على التنمية المستدامة وعلى الأمور الأخرى التي لا تتعلق بالتجارة. ومثال ذلك انه في الاجتماع الأخير " لآلية مراجعة السياسة التجارية " TPR في الصين في سنة 2008 تمت مناقشة موضوعات مثل العلاقة بين التجارة وسعر الصرف والبيئة، بل تناولت المناقشة أيضا التجارة وعدم المساواة في الدخل. إلا انه لم يتم النظر بعد في طلب الاتحاد الدولي للمنظمات التجارية ( ITUC ) بإضافة فصل عن اثر التجارة على مستويات العمل الأساسية والعمل اللائق. لذلك فإن هذا الاتحاد الدولي للمنظمات التجارية قد اعد تقارير موازية عن البلاد محل المراجعة [4] كما يجب.
إضافة فصل فرعى عن اثر التجارة على التنمية المستدامة في كل تقرير السياسة التجارية .

وأخيرا ولزيادة شفافية هذه العملية فلابد من السماح لمنظمات المجتمع المدني بحضور الاجتماعات التي تقدم بها هذه التقارير في منظمة التجارة العالمية بل والأفضل من ذلك أن يتم استشارة هذه المنظمات في مراحل إعداد هذه التقارير.
وهذا ما يتم فعلا في استعراض مراحل أحوال البلاد الذي يتم في الأمم المتحدة والذي ساعد فعلاً في قيام حوار على المستوى الوطني في كل بلد في مجال السياسات التجارية. أن من شأن ذلك زيادة فهم تكلفة ومزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بين جمهور اكبر. وسيسهل ذلك على المدى البعيد المفاوضات التجارية مثل المفاوضات المطولة لجولة الدوحة.

[4] للحصول على قائمة بتقارير الاتحاد الدولي للمنظمات التجارية ITUC عن البلاد المختلفة منذ 2007 نرجو الرجوع للموقع الالكتروني التالي
http://www.ituc-csi.org/spip.php?rubrique161
نشر على انترنت في 16 ابريل 2009

مكتب مؤسسة فريد ريش ايبرت - مكتب جنيف
شتيفين جراملينج مسئول برنامج التجارة والتنمية
sgrammling@fes-geneva.org